

الدرس الخامس و العشرون

[الخامس و العشرون]

كتاب الزكاة

الزكاة لغة : هي النماء والزيادة تقول زكا الزرع إذا نما .

وأما في الشرع : فهي حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة بوقت مخصوص .

" حق واجب " على صاحب المال ، المسلم الحر .

" في مال خاص " وليس في جميع ماله ، فمثلاً الرقيق والخيول لا زكاة فيها إذا لم يعدّها

للتجارة ، وهي من مال المالك .

إذن فالزكاة تؤخذ من مال خاص ، كالذهب والفضة والدنانير الورقية وما شابه .

ويؤخذ هذا المال ليعطى لطائفة مخصوصة من الناس ، وهم الأصناف الثمانية الذين

ذكرهم الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم .

ويؤخذ هذا المال في وقت مخصوص ؛ إذا حال الحول على بعضه ، أي مرت عليه سنة

كاملة، وفي وقت حصاد البعض الآخر .

قال المؤلف - رحمه الله : - " **تجب في الأموال التي ستأتي ؛ إذا كان المالك مكلفاً** . "

أي سيأتي ذكر الأموال التي تجب فيها الزكاة على صاحب المال ، إذا كان هذا المالك

مكلفاً ، و الزكاة تجب إذا كان صاحب المال مسلماً حراً ؛ لأن الزكاة طهارة قال تعالى { خذ

من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها } ، والكافر لا يطهره شيء ، وحديث معاذ يدل

على وجوبها على من أسلم ؛ قال له صلى الله عليه وسلم بعدما أمره أن يأمرهم بالتوحيد

والصلاة : " فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم

وترد في فقرائهم " متفق عليه .

وتجب على الحر لا العبد ؛ لأن العبد لا يملك أصلاً ؛ فمال العبد ملك لسيده ؛ لقوله صلى

الله عليه وسلم : " ومن ابتاع عبداً وله مال، فماله للذي باعه ، إلا أن يشترط المبتاع "

متفق عليه .

وهل تجب الزكاة في مال غير البالغ ومال المجنون ؛ فإنهما غير مكلفين ؟

المؤلف - رحمه الله - يذهب إلى عدم وجوبها في مال الصغير والمجنون ، لأنه قال : إذا

كان المالك مكلفاً .

وقد اختلف في ذلك ، وسبب الخلاف : أن بعض العلماء جعلها من العبادات المحضة

كالصلاة والصوم ؛ فقال : إن الصغير والمجنون ليسا من أهل العبادة .

وأما البعض الآخر فجعل الزكاة من حق المال ، أي أنها واجبة في المال لأهل الزكاة ؛

فقال : لا يشترط البلوغ والعقل ؛ لأنها حكم رتب على وجود سببه وهو بلوغ النصاب ،

فجعلوا الزكاة كقيم المتلفات ، فلو أن صبياً كسر زجاج سيارة - أتلف الزجاج - وجب

تصليح الزجاج في مال الصبي ، وإن لم يكن الصبي مكلفاً .

لكن الصحيح ؛ أن الزكاة واجبة في مال المسلم الحر ؛ سواء كان صغيراً أو كبيراً مجنوناً أو

عاقلاً ؛ فإنها متعلقة بالمال ؛ لأن الله تعالى قال : { خذ من أموالهم صدقة } فالمدار على

المال ، ولم يفرق بين مال ومال سواء كان كبيراً أو صغيراً ، مجنوناً أو عاقلاً ؛ فكله تجب

فيه الزكاة . وقال ٢ في حديث معاذ : " أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم

" فالزكاة متعلقة بالمال بغض النظر عن حال المالك .

وهذا القول هو قول الصحابة رضي الله عنهم ؛ عمر وعلي وابن عمر وعائشة وغيرهم ؛ فإنهم يوجبون الزكاة في مال الصغير اليتيم وغيره ، بناء على أن الزكاة تجب في المال . الزكاة فرض وركن بإجماع المسلمين وهو أمر معلوم من الدين بالضرورة لا يخفى على أحد وأدلتها كثيرة منها قول الله { وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة } ، وقول رسول الله ﷺ لمعاذ عندما أرسله إلى اليمن ؛ قال : " وأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم . متفق عليه . وهي من أركان الإسلام لقوله : ٢ " بني الإسلام على خمس " فذكر منها : " إيتاء الزكاة "

قال المؤلف " **باب زكاة الحيوان** " . قال : " **إنما تجب في النعم ، وهي الإبل والبقر والغنم** . "

النوع الأول من الأموال التي تجب فيها الزكاة ؛ الحيوانات المملوكة ، ولا تجب في جميع الحيوانات ، بل في النعم فقط ، والأنعام فسرها المؤلف بقوله : " الإبل والبقر والغنم " . ودليل وجوبها في هذه الثلاث دون غيرها هو حديث أنس الذي سيأتي ذكره مفرداً . قال المؤلف - رحمه الله - : " **فصل : إذا بلغت الإبل خمساً ؛ ففيها شاة ؛ ثم في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ؛ ففيها ابنة مخاض ، أو ابن لبون ، وفي ست وثلاثين ابنة لبون ، وفي ست وأربعين حقة ، وفي إحدى وستين جذعة ، وفي ست وسبعين بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان إلى مئة وعشرين ، فإذا زادت ، ففي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقة** . "

بدأ المؤلف بزكاة الإبل ؛ لأن أبا بكر الصديق بدأ بها كتابه الذي بين فيه فرائض الصدقة ، وهي أنفس أموال العرب .

أولاً : الزكاة واجبة في هذه الحيوانات بثلاثة شروط

1- أن تبلغ النصاب .

2- أن يحول عليها الحول .

3- أن تكون سائمة .

ومعنى النصاب : هو القدر المعتبر من المال لوجوب الزكاة ، وجمعه أنصبه ، بمعنى أنك إن ملكت رأساً من الإبل ؛ فلا زكاة فيها ، وإن ملكت اثنين فلا زكاة فيها ... وهكذا ، حتى تصل إلى خمسة ، فإن بلغت خمسة رؤوس من الإبل ففيها زكاة . فهذا يسمى نصاب زكاة الإبل ؛ أي القدر الذي إذا بلغه المال عندك وجب فيه الزكاة ، فنصاب الإبل خمسة وأقل منها لا زكاة فيه ومتى بلغت الخمسة فقد بلغت النصاب ووجب فيها الزكاة . والدليل قوله ٢ : " ليس فيما دون خمس ذود صدقة ، وليس فيما دون خمس أوسق صدقة " متفق عليه .

وقوله " خمس ذود " يعني خمساً من الإبل ، فهذا الحديث يبين لنا نصاب الإبل ، وهي خمس منه بغض النظر عن كونها صغيرة أم كبيرة .

ومعنى أن يحول عليها الحول : أي أن يمضي عام كامل وهذا النصاب موجود عندك ، فلو ملكت خمساً من الإبل فما فوق ومضى عام كامل وهي عندك ؛ فقد وجبت عليك زكاتها ، لكن إن مرّ بك فترة من الحول وفقدت فيها الخمس ، ثم عدت بعد ذلك وجمعتها ؛ فإنك ستبدأ بالحساب من يوم جمعتها في المرة الثانية وما مضى انتهى لا عبرة به . فلا بد أن يحول عليها الحول ، أي تمضي عليها سنة هجرية كاملة .

والسنة المقصودة هنا هي الهجرية لا الميلادية ؛ لأن الميلادية في شرع الله غير معتبرة ؛ فإذا سألت أحد أهل العلم عن مسألة شرعية ؛ فلا بد من نسيان التاريخ الميلادي ، ثم سؤال أهل العلم ، فهذا التاريخ ليس لنا ، ولا بد من الرجوع إلى التاريخ الهجري الذي عبّنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وهذا التاريخ الميلادي كان موجوداً عند الصحابة ؛ فلماذا

أعرضوا عنه وأتوا بالتاريخ الهجري ؟ فلو كان مشروعاً لأخذوا به ، ولكن هذا من شعائر الكفار وليس من شعائر المسلمين ، فكل عبادتنا لا بد أن تكون بناء على التاريخ الهجري ، وكل ما تريد أن تسأل عنه وكل فتوى شرعية سمعتها لابد أن يذهب ذهنك فيها إلى التاريخ الهجري لا الميلادي .

الشرط الثالث أن تكون سائمة ، ونعني به أنها ترعى من العشب المباح أكثر العام وليس عشباً مزروعاً من عملك وكذك ، فإن علفها صاحبها نصف الحول أو أكثره فليست بسائمة .

أما المعلوفة ؛ وهي ما اشترت لها العلف أنت وأطعمتها منه ، فهذه لا زكاة فيها .

فإذا توفرت هذه الشروط الثلاثة ؛ وجبت الزكاة في الإبل .

وكل من هذه الشروط له دليل سيأتي ذكره إن شاء الله .

ثانياً : كم المقدار الذي يجب أن يُخْرَج إذا بلغت الإبل النصاب .

قال " إذا بلغت الإبل خمساً ؛ ففيها شاة " أي إذا بلغت الإبل خمساً وحال عليها الحول

وكانت سائمة وجب أن يخرج شاة زكاة عن هذه الإبل .

ثم قال : " ثم في كل خمس شاة " فإذا ملكت خمساً فتخرج عليها شاة ، وإذا ملكت ستاً

تخرج شاة وكذا سبعاً وثمانية وهكذا حتى تصل إلى العشرة ، وتسمى هذه الأرقام ما بين

الخمسة إلى العشرة : " أوقاصاً " وسيأتي تفسيره ، وهذه لا شيء فيها ، إنما الواجب

فيما عيّن ، في الخمس شاة ثم في العشر شاتان ، والخمس عشر ثلاث شياه ، والعشرين

أربع شياه ، إلى أربع وعشرين ففيها أربع .

ثم قال : " فإذا بلغت خمساً وعشرين ؛ ففيها ابنة مخاض ، أو ابن لبون " أي إذا صار عندك

خمس وعشرون من الإبل ترعى من العشب الذي خلقه الله تعالى ؛ وهو العشب المباح ،

ومضى عليها عام ؛ فكم يُخرج عليها ؟

قال " ففيها ابنة مخاض " ؛ هي الأنثى من الإبل التي أكملت سنة .

أو " ابن لبون " ؛ وهو الذكر الذي أكمل سنتين .

فأنت مخير بين ابنة المخاض أو ابن اللبون إن ملكت الاثنتين .

ثم يبقى مقدار الزكاة كما هو حتى يبلغ ستاً وثلاثين وتسمى هذه " الأوقاص " فلا شيء

فيها .

قال : " وفي ست وثلاثين ابنة لبون " أي إذا بلغت الإبل ستاً وثلاثين فيخرج ابنة لبون؛

وهي أنثى أكملت سنتين ، ثم يبقى يخرج هذه الأنثى التي أكملت سنتين إلى خمس

وأربعين .

ثم قال : " وفي ستٍّ وأربعين جِقةً " أي إذا بلغت إبله ستاً وأربعين فيجب عليه أن يخرج

جِقةً ، وهي الأنثى التي أكملت ثلاث سنوات . وسميت جِقةً لأنها صارت في سن تستحق

أن يطرقتها الجمل .

ثم ما بين الست وأربعين وإحدى وستين أوقاص .

قال : " وفي إحدى وستين جَدَعَة " إلى خمس وسبعين ، والجذعة هي الأنثى التي أكملت

أربع سنوات .

ثم قال : " وفي ست وسبعين بنتا لبون " إلى التسعين فإنه يخرج بنتا لبون ، أي اثنتين قد

أكملتا عامين .

قال : " وفي إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين " أي إذا خرج العدد عن مائة

وعشرين ؛ فإنه يقسم إبله إلى خمسين وأربعين ، ويخرج عن كل أربعين ابنة لبون وعن

كل خمسين جِقة .

إذا سيكون الأمر هكذا :

5 رؤوس من الإبل 24 _ = في كل خمس شاة ثم :

25 35 - = بنت مخاض أو ابن لبون .

36 45 - = بنت لبون .

46 60 = جِقة .

61 75 = جَدعة .

76 90 = ابنتا لبون .

91 120 = حقتان .

121 _ فأكثر من ذلك في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين جِقة .

فلنقل إن عنده مائتي رأس من الإبل ؛ فكم يكون عليه ؟

الجواب : أننا نستطيع أن نقسم كيف نشاء إما أربعينات أو خمسينات ، فإما أن نخرج

خمسة بنات لبون ، أو أربعة حقاق .

وهذا كله جاء مفصلاً في حديث أنس بن مالك في " صحيح البخاري " على هذه الصورة .

قال المؤلف - رحمه الله : - " **ويجب في ثلاثين من البقر تبع أو تبعة ، وفي أربعين**

مسنة ، ثم كذلك . "

فنصاب البقر ثلاثون ؛ وأقل من ذلك لا شيء فيه ، ودليله حديث معاذ ؛ قال : أمره رسول

r أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبعا أو تبعة ، ومن كل أربعين مسنة " أخرجه أبو داود، وهو

حديث حسن .

والتبوع : " ولد البقرة الذي يتبع أمه إلى سنة ثم يكون جذعا " فما دام دون السنة فهو

تبع ، فإذا بلغ السنة صار جذعا والذكر والأنثى سواء لا فرق .

قال " وفي أربعين مسنة " وما بعد الثلاثين من الحادي والثلاثين إلى التاسع والثلاثين ؛

كلها أوقاص لا شيء فيها ، فإذا بلغت الأربعين ففيها مسنة .

والمسنة : " مالها سنتان و طلع سنها " ، وهي الأنثى .

وبين r القدر الذي يؤخذ في زكاة البقر من كل ثلاثين تبع أو تبعة ، ومن كل أربعين

مسنة ، وهكذا جاء في الحديث .

فالسنتون فيها تبيعان أو تبيعتان ، والسبعون فيها تبع أو تبعة ومسنة ، والثمانون فيها

مستتان ؛ وهكذا .

وأما الجواميس فحكمها حكم البقر بالإجماع ؛ نقله ابن المنذر ، فتعد البقرة والجاموس

شيئا واحداً ، كما أن الجمل العربي والجمل ذو السنامين الأفريقي يعد شيئا واحداً .

قال : " **ويجب في أربعين من الغنم شاة إلى مئة وإحدى وعشرين ، وفيها شاتان إلى**

مئتين وواحدة ، وفيها ثلاث شياو إلى ثلاث مئة وواحد ، وفيها أربع ثم في كل مئة شاة "

يبين المؤلف الآن نصاب الغنم ، وهي أربعون شاة ، وتكون زكاتها شاة واحدة ، وتبقى

شاة إلى المئة وعشرين ، فإذا بلغت مئة وإحدى وعشرين ؛

قال : " وفيها شاتان إلى مائتين وواحدة " فمن المائة وواحد وعشرين إلى المائتين فيها

شاتان .

قال " وفيها ثلاث شياو إلى ثلاث مئة وواحد ، وفيها أربع ، ثم في كل مئة شاة " .

إذن في الأربعين إلى المائة وعشرين = شاة ، ثم في

إحدى وعشرين ومائة إلى المائتين = شاتان ، ثم في

مائتين وواحد إلى ثلاثمائة = ثلاث شياو .

ثم في كل مئة شاة .

وهذا التفصيل هو المذكور في صحيح البخاري ، في كتاب أبي بكر لأنس .

وكثير من هذه المسائل مجمع عليها .

ويشمل الغنم الماعز و الضأن . والماعز ما كان شعره أسود وأما الضأن فهو الخروف ذو

الصوف الأبيض .

وهكذا يكون قد انتهى من ذكر نصاب الإبل والبقر والغنم وذكر المقادير .
قال - رحمه الله : - " **ولا يجمع بين مُفْتَرَق من الأنعام ، ولا يُفَرِّق بين مجتمع ؛ خشية الصدقة.** "

يعني بذلك أن يكون لزيد أربعون رأساً من الغنم ، ولعمرو أربعون رأساً ، وليكر أربعون رأساً؛ وهي متفَرِّقة . فكل واحد من هؤلاء عليه شاة في الصدقة ، فيجمعون شياهم ، فيصير عددها مائة وعشرين رأساً ، والمائة والعشرون هذه فيها شاة واحدة ، فيسقطون عن أنفسهم شاتين ؛ وهذا تحايل على شرع الله ولهذا نهى عنه النبي ﷺ .
وأما الصورة الثانية ؛ وهي تفريق المجتمع ؛ أن يكون لك عشرون شاة ولي عشرون شاة مجتمعة ، فيكون فيها مجتمعة شاة واحدة ، فإذا فرقناها لم يكن على أي منا شيء ، وهذا منهي عنه أيضاً .

فما كان مجتمعاً فلا يفرق خشية الصدقة وما كان مفترقاً فلا يجمع خشية الصدقة ، وقد جاء هذا في صحيح البخاري من حديث أنس قال ؛ قال رسول الله ﷺ : " **ولا يجمع بين متفرّق ، ولا يُفَرِّقُ بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فيتراجعا بالسوية "** والجملة الأخيرة سيأتي شرحها تحت كلام المؤلف عند ذكرها ، وسيأتي ضابط الاجتماع والتفريق ؛ متى تكون مجتمعة ومتى تكون مفترقة .

وأما قول المؤلف : " **ولا يجمع بين مفترق من الأنعام "** أي أن الخلطة مؤثرة في الأنعام فقط ، لا في بقية الأموال ؛ فالأموال الثانية كالدنانير والفضة والذهب ، لا علاقة لها بالاختلاط ، كل واحد ماله منفصل عن الآخر ؛ سواء كان مجتمعاً أو متفرقاً .
الاختلاط يؤثر فقط في الحيوانات ، وهو الصحيح من كلام أهل العلم ، ودليله أن الجمع والتفريق مؤثر قلّة وكثرة في الماشية ولا يؤثر في غيرها ، والخلط يؤثر في الماشية بالنفع تارة ، وبالضرر تارة أخرى ، وأما في غيرها فيؤثر دائماً بالضرر على صاحب المال ، فلا تعتبر في غير الماشية . والله أعلم